

PROVISIONAL

A/43/PV.77  
12 January 1989

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بقصر الأمم ، في جنيف ،  
يوم الثلاثاء ، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١١/٠٠

(الأرجنتين)

السيد كابوتو

الرئيسي :

- تنظيم العمل

- قضية فلسطين [٣٧] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

- تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص  
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر  
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي  
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق  
الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,  
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع  
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن ننتقل الى البند المدرج على جدول أعمالنا ، أود أن أرحب بجميع الوفود التي تحضر اجتماعات السدورة الثالثة والأربعين المنعقدة في جنيف بشأن قضية فلسطين . ونعلم جميعا أن هذه هي المرة الأولى - منذ شغلت الأمم المتحدة مقرها الدائم في نيويورك - التي تجتمع فيها الجمعية العامة في مكان آخر .

لقد قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٩/٤٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام أن تنظر في قضية فلسطين ، البند ٣٧ من جدول أعمالنا في اجتماعات عامة هنا بمكتب الأمم المتحدة في جنيف من ١٣ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وأود أولا أن أعرب ، بالنيابة عن الجمعية العامة وبالاصالة عن نفسي ، عن امتناننا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لعقد الجمعية العامة هنا في جنيف بإشعار قصير وفي غضون أيام قليلة . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لحكومة سويسرا وشعبها على ترحيبها الحار وعلى كل التسهيلات التي أتاحتها للجمعية لكي نجتمع هنا اليوم الثلاثاء ١٣ كانون الأول/ديسمبر .

وأود الآن أن أعطي الممثلين بعض المعلومات عن برنامج عملنا ، وخاصة تنظيم العمل خلال الأيام القليلة المقبلة . ونظرا للظروف الاستثنائية فسيكون لتنظيم العمل أيضا طابع استثنائي .

تنظر الجمعية العامة في البند ٣٧ ، المعنون "قضية فلسطين" ابتداء من صباح اليوم الثلاثاء ١٣ كانون الأول/ديسمبر ، حتى الساعة ٦/٠٠ مساء يوم الخميس ١٥ كانون الأول/ديسمبر . وأعتزم اعتزاما جادا أن ألتزم بصرامة بأحكام القرار الذي قررنا بمقتضاه نقل الاجتماعات الى جنيف . ويحدد ذلك القرار ثلاثة أيام هي ١٣ و ١٤ و ١٥

كانون الاول/ديسمبر لاجتماعاتنا ، وعلى ذلك فلن تتجاوز اجتماعاتنا الساعة ٦/٠٠ مساء يوم الخميس .

وعلى أن أوفق بين هذا الاعتزام الجاد وبين قائمة طويلة جدا من المتكلمين الذين سجلوا أسماءهم فعلا . فقد طلب حوالي مائة ممثل التكلم خلال هذه الايام الثلاثة . وبالتالي ، فقد قررت الترتيبات التالية . أولا تبدأ الاجتماعات الساعة ٩/٠٠ صباحا . فتبدأ اجتماعات الصباح غدا ويوم الخميس الساعة ٩/٠٠ صباحا ، وتبدأ اجتماعات المساء الساعة ٢/٠٠ مساء . ومن الواضح أنني أحتاج الى تعاون جميع الممثلين في جعل بياناتهم موجزة بقدر المستطاع ، نظرا لقائمة المتكلمين الطويلة وضيق الوقت .

وأنني على يقين من مساعدة جميع الوفود لنا بضمان افتتاح الجلسات في المواعيد المحددة التي ذكرتها ، ٩/٠٠ صباحا و ٢/٠٠ مساء ، وأشكرهم مسبقا على تعاونهم .

واعتزم أن أعمل الى ساعة متأخرة على قدر المستطاع غدا الاربعاء عندما نعقد جلسة مساءية تبدأ الساعة ٨/٠٠ مساء . وبعبارة أخرى ، سنجتمع غدا الاربعاء ١٤ كانون الاول/ديسمبر الساعة ٩/٠٠ صباحا ، و ٢/٠٠ مساء و ٨/٠٠ مساء . واعتزم أن تستمر جلسة الساعة الثامنة مساء أطول وقت يلزم لتمكيننا من الانتهاء من جلساتنا في الساعة ٦/٠٠ مساء يوم الخميس . وأود أيضا أن استرعي الانتباه الى أن إجراءات التصويت على مشاريع القرارات ستكون أبطأ بكثير من الاجراءات العادية المتبعة في المقرر بنيويورك . فنظرا لعدم توفر المعدات الالكترونية المتاحة لنا في نيويورك ، ستستغرق كل عملية تصويت وقتا أطول كثيرا . ويجب أن نأخذ ذلك أيضا في اعتبارنا حتى يمكننا الانتهاء في الوقت المحدد ، أي الساعة ٦/٠٠ مساء يوم الخميس .

وشكرا للممثلين على اهتمامهم وتعاونهم الذي أشق أنهما يمكناننا من الوفاء بجدول أعمالنا والانتهاء في الموعد المحدد وهو الساعة ٦/٠٠ مساء يوم الخميس .

البند ٢٧ من جدول الاعمالقضية فلسطين

(١) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/43/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/272 و A/43/691)

(ج) مشاريع القرارات A/43/L.50 و A/43/L.51 و A/43/L.52

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند من

جدول الاعمال ، مطروح على الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/35) وتقرير الأمين العام (A/43/272) و (A/43/691) .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أقترح إفعال قائمة المتكلمين ظهر يوم

غد ، الأربعاء كما أعلن عن ذلك من قبل .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذا الاقتراح بشأن افعال قائمة

المتكلمين ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بناء على ذلك ، أطلب الى

السادة الممثلين أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن الى السيدة أيسا كلود ديالو من السنغال بصفتها رئيسة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيدة ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لشرف عظيم

لي ولبلادي ، السنغال التي تتراهن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف ، أن أفتح مناقشة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة

بشأن البند ٢٧ من جدول الاعمال المتعلق بقضية فلسطين .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وأود ، باسم اللجنة ، أن أعرب عن خالص شكرنا لحكومة سويسرا والسلطات  
المسؤولة عن مدينة جنيف الجميلة هذه لتفضلهم بتوفير كل المستلزمات الضرورية  
لاستضافة هذه الجلسات التاريخية للجمعية العامة على الرغم من ضيق الوقت .

لقد اكتسب عملنا هذا العام طابعا جديدا في ضوء حقيقتين بارزتين هما  
الانتفاضة الباسلة التي انبثقت قبل حوالي عام في الاراضي الفلسطينية المحتلة ،  
والاعلان الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن اقامة دولة فلسطينية مستقلة .  
لقد أدى هذان الحدثان الى اشارة مشاعر التعاطف والتأييد في جميع أنحاء  
العالم . وقد اعترفت دول عديدة بالدولة الفلسطينية ، بينما أصدرت دول أخرى بيانات  
تؤيد الاجراء المتخذ من جانب ممثلي الشعب الفلسطيني باعتباره تقدما حقيقيا  
وايجابيا صوب تحقيق السلم .

ومنذ بضعة أيام فقط ، أعربت الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم  
المتحدة ، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، في ٢٩  
تشرين الثاني/نوفمبر ، عن التزامها مجددا بتكثيف الجهود المشتركة الرامية الى  
التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية تفضي الى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني واقرار  
السلم في الشرق الاوسط .

وتعد هذه الالتفاتة الكريمة مكملة ومشجعة للأنشطة التي تضطلع بها باستمرار  
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ انشائها  
في عام ١٩٧٥ لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير  
المصير والاستقلال والسيادة الوطنية واقامة دولته المستقلة ذات السيادة والعودة الى  
دياره ، دون أي تدخل خارجي .

ولقد أكدت الجمعية العامة في مناسبات عديدة أن انسحاب اسرائيل من جميع  
الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وممارسة

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

الشعب الفلسطيني لحقوقه الشابتة ، هما شرطان ضروريان لتحقيق السلم في المنطقة . هذا اضافة الى أن الجمعية العامة قد أعلنت حق مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بقضية فلسطين والشرق الأوسط على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى .

هذا هو إطار الأنشطة التي اضطلعت بها لجنتنا وفقا لولايتها بغية اقامة برنامج يستهدف التحرير الكامل للشعب الفلسطيني . وقد عهد الى اللجنة أيضا ، منذ عام ١٩٨٣ ، بمهمة متابعة تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المنعقد في جنيف في ذلك العام ، وخاصة فيما يتعلق بحق جميع دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا ، والذي تتطلب ممارسته السليمة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وقد اعتمدت الجمعية العامة كل هذه التوصيات بأغلبية ساحقة تزداد عاما بعد عام . وتمتاز هذه التوصيات بطابعها البناء وبملاءمتها اذا ما قورنت بالحلول المقترحة خارج اطار الامم المتحدة .

لقد أتاحت هذه التوصيات امكانية تحقيق توافق دولي واسع في الآراء بشأن قضية فلسطين . علاوة على ذلك ، طرأت ، في الآونة الأخيرة ، تطورات مؤاتية لتحقيق السلم ، مما حدا باللجنة الى الطلب ، في تقريرها ، من مجلس الأمن اتخاذ تدابير ايجابية عاجلة لمتابعة هذه التوصيات والتوصيات المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

ويعد هذا هدفا سعت اللجنة سعيها مخلصا الى تحقيقه على مدى خمسة أعوام ، ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الوقت مؤات اليوم أكثر من أي وقت مضى لتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة . وأن عقد هذا المؤتمر من شأنه أن يضمن لكل الأطراف المعنية امكانية المشاركة الكاملة في المفاوضات وأن يتيح ، من الناحية العملية ، التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط . وسيقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة ونأمل أن يلقي التأييد بالاجماع .

(السيدة ديالو، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لقد وضع برنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ١٩٨٨ في ضوء شاغلين أساسيين : أولهما ، حالة الطوارئ الناشئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للسياسات والممارسات القمعية التي تنتهجها إسرائيل ، الدولة المحتلة ، وثانيهما ، الحاجة الملحة الى الخروج من المأزق واحراز تقدم صوب تسوية سلمية تفاوضية وفقا لقرارات الامم المتحدة .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب لفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وسوف يعرض مقرر اللجنة في بيانه بالتفصيل نتائج أعمالنا ، ومن جانبي أود أن أبلغ الجمعية العامة أن اللجنة قد تابعت عن كثب الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأحاطت الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بها تباعا . فقد أرسلت اليهما عشرون رسالة تعبر عن قلق اللجنة البالغ إزاء تزايد عدد الضحايا ، وضربهم ، وتدمير المنازل والممتلكات ، وحظر التجول لفترات طويلة ، والاعتقالات الجماعية ، والإبعاد ، الخ . وقد طالبت اللجنة باتخاذ اجراءات عاجلة لضمان احترام اسرائيل ، الدولة المحتلة ، لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب . كما دعت أيضا الاطراف المعنية وسائر المعنيين بالامر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل حماية الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة . وقد أشير الى هذا الهدف في عدد من الرسائل الموجهة من رئيس اللجنة الى مجلس الأمن أثناء نظره للحالة في الأراضي المحتلة .

وكما لاحظت اللجنة فان كثيرا من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية قد أعربت عن قلقها بمدد هذه المسألة وطلبت أيضا الامتنثال لاتفاقية جنيف الرابعة .

ومما يشير القلق أن نلاحظ أن الدولة المحتلة لم تستجب بعد للنداءات التي وجهت اليها . فالحالة في الأراضي المحتلة في تدهور مستمر ، على نحو ما بين الأمين العام في تقريره الذي قدمه تنفيذا للقرار ٢١/٤٢ الذي اعتمده الجمعية العامة مؤخرا . ومن رأي لجننتنا أنه من المحتم الآن على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الاطراف السامية المتعاقدة ، ومجلس الأمن ، اتخاذ خطوات ملمومة وملائمة تكفل الأمن والحماية للفلسطينيين . وقد وردت توصية بهذا المعنى في تقرير اللجنة ، حيث دعت المجتمع الدولي ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية الى الاستمرار في تقديم مساعدتها الى الشعب الفلسطيني وزيادتها ، بالتعاون وشيق مع ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا المدد ، تعرب اللجنة



(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب لفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتمرف)

عن امتنانها للأمين العام لتقريره الممتاز الذي قدمه تنفيذا لقرار مجلس الامن  
٦٠٥ (١٩٨٧) .

ولئن كانت كل جهود المجتمع الدولي ذات أهمية حاسمة على المدى القصير ،  
فلا بد أن نتفق على أنه ، في نهاية المطاف ، لا يمكن كفالة الامن والحماية للشعب  
الفلسطيني إلا في اطار تسوية شاملة تضمن العدالة والاحترام لحقوق كل شعوب المنطقة  
وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وبغض برنامج اللجنة الاعلامي وبرنامجها  
لتعبئة الرأي العام الدولي عن طريق عقد الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية  
للمنظمات غير الحكومية ، والاجتماعات الدولية ، ونشر الدراسات والمؤلفات من قِبَل  
قسم حقوق الفلسطينيين ، تحت رعاية ادارة الاعلام ، وتنظيم برامج للمحفيين ، فان  
اللجنة تقوم بدورها في جهود السلام في حدود طاقاتها وامكانياتها .

وكما اوضحت اللجنة في تقريرها فقد قامت بكل الانشطة المدرجة في برنامجها  
لهذا العام ، وهي تعرب عن امتنانها لحكومتى كوبا والجمهورية الديمقراطية الالمانية  
لاستضافة الاولى للندوة الاقليمية لامريكا اللاتينية ، التي عقدت في هافانا في الفترة  
من ١٥ الى ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، واستضافة الثانية للندوة الاقليمية  
الاوروبية التي انعقدت في برلين في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . كما وافقت الحكومة  
المصرية ، من جانبها ، على استضافة الحلقة الدراسية الاقليمية الافريقية ، وتنظيم  
الندوة للمنظمات غير الحكومية الاقليمية الافريقية المقرر عقدهما في القاهرة في  
الفترة من ١٨ الى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر من هذا العام . كما نظمت اللجنة ندوة  
وحلقة دراسية للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية وذلك في نيويورك في  
حزيران/يونيه . ونظمت حلقة دراسية للمنظمات الاوروبية غير الحكومية ، واجتماعا  
دوليا للمنظمات غير الحكومية في جنيف في آب/أغسطس من هذا العام .

وكان لكل هذه الاجتماعات موضوعان رئيسيان : الموقف الجديد الذي خلقته  
الانتفاضة ، والممارسات الاسرائيلية القمعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة من جهة ،

(السيدة دبالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ومن جهة أخرى البحث عن الوسائل لتعبئة الرأي العام ، وتكثيف أنشطة المنظمات غير الحكومية دعماً لأهداف الأمم المتحدة .

ومما شجع اللجنة التزايد الملحوظ في عدد المشتركين في الاجتماعات التي نظمتها ، والاهتمام الذي أشارته هذه الاجتماعات ، وكذلك اتساع شبكة المنظمات غير الحكومية التي تعنى بقضية فلسطين . وما تعتبره اللجنة ذا أهمية خاصة أرمال بعثات تحقيق إلى المنطقة من قِبَل بعض هذه المنظمات غير الحكومية ، وما تبذله هذه المنظمات من جهود لجذب اهتمام صانعي القرارات ، والشخصيات ذات النفوذ ، والمجموعات المستهدفة الأخرى . كما وجدت اللجنة أنه من المشجع أيضاً تنامي الدور الذي تقوم به منظمات إسرائيلية ، ومنظمات يهودية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية .

وللقيام بكافة جوانب ولايتها تشعر اللجنة دائماً أنه من الضروري العمل على التوصل إلى تسوية للمسألة الفلسطينية تأخذ في الاعتبار المصالح والمشاغل المشروعة لكل الأطراف المعنية . وقد حث ملغني في بيانه أمام الجمعية العامة في العام الماضي الوفود على أن تؤيد سلام الشجعان ، وأعلن أنه لكي يكون هذا السلام دائماً لا يمكن أن يكون قاصراً على الفلسطينيين ، أو العرب ، أو الإسرائيليين ، بل لابد أن يكون شاملاً لهم جميعاً وفي وقت واحد . إن التاريخ ، ولأسيما تاريخ هذه المنطقة ، يعلمنا أن النزاعات التي تنطوي على حق تقرير المصير لا يمكن أن تحوى بالوسائل العسكرية . ولجئنا على قناعة أنه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بالوسائل السلمية فلا بد من كفالة العدالة والأمن لكل المعنيين ، على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وهذا واجب الأمم المتحدة ومسؤوليتها . وهو أيضاً هدف نراه اليوم في متناول يدينا حقيقة . ومرة أخرى نناشد كل المعنيين أن يتجاوزوا المواطنف ، والنظرة الضيقة العقيمة ، والاحقاد ، وأن يعيدوا تقييم الموقف على أساس

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

الاحداث الجارية للتوصل الى الارادة السياسية للخروج من المأزق ، والبدا في  
المفاوضات وفقا للميثاق ، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن اعطي الكلمة للسيد

أوليفييه ، من مالطة ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف لعرض تقرير اللجنة (A/43/35) .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بمفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة لعام ١٩٨٨ (A/43/35) .

في عام ١٩٨٨ ، كما كان الحال في الاعوام السابقة ، اضلعت اللجنة بولايتها بهمة ونشاط ، على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وقد تابعت اللجنة الحالة المتصلة بقضية فلسطين عن كثب ، وبذلت كل جهد للنهوض بتنفيذ توصياتها من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . كما أنها استمرت في اعطاء أولوية لتحقيق انعقاد مبكر للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .

في الفصل الاول من التقرير تؤكد اللجنة على قلقها إزاء التدهور الشديد للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الممارسات التي تحاول بها اسرائيل قمع الانتفاضة ، والحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير لحماية الشعب الفلسطيني وضمان سلامته .

أما الفصل الثاني والثالث فاجريان ، ويلخمان ولايات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وادارة شؤون الاعلام في هذا الصدد ، ويوفران معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة .

أما الاجراءات التي اتخذتها اللجنة في عام ١٩٨٨ فيرد وصفها في الفصل الرابع من التقرير . ففي الفرع ألف - ا تمرب اللجنة ، في استعراضها للحالة ، عن انزعاجها إزاء التدهور الشديد في الحالة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتزايد لجوء اسرائيل الى القوة المسلحة في محاولة لقمع الانتفاضة الشعبية التي بدأت في مطلع كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية المحتلة ، وضد الضم التدريجي لهذه الاراضي ، وضد السياسات والممارسات الامرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني . وقد راقبت اللجنة الحالة عن كثب عن طريق وسائط

-١٧- (السيد بورغ أوليفيه ، مقرر  
اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
اللسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

الإعلام وتقارير البعثات التي أوفدتها إلى المنطقة أجهزة ووكالات تابعة للأمم المتحدة ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، وكذلك من خلال التقارير التي قدمها خبراء بمفاهيم الشخصية والمعلومات التي جمعتها الحكومات ومصادر أخرى . وطبقا لتلك المعلومات وصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص القوات المسلحة الاسرائيلية منذ بدء الانتفاضة حتى تقديم هذا التقرير الى ٢٨٧ . ومات ١٢٨ غيرهم نتيجة للضرب أو الاختناق بالغاز المسيل للدموع أو غير ذلك من الأسباب المتصلة بالممارسات التي تتبعها القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون . وأصيب آلاف الفلسطينيين على أيدي الجنود الاسرائيليين .

كذلك أحاطت اللجنة علما بأنه علاوة على استعمال السلطات الاسرائيلية للقوة ، لجأت تلك السلطات الى سياسة الاعتقالات الجماعية وفرض الحجز الاداري على أشخاص دون توجيه أية اتهامات لهم أو تقديمهم للمحاكمة ، وكذلك الى عمليات الترحيل وحظر المنظمات الشعبية ، في محاولتها للقضاء على قيادة الانتفاضة . كما إن أكثر من ٥٥٠٠ فلسطيني ظلوا رهن الحجز ، من بينهم ٢٥٠٠ رهن الحجز الاداري دون أي اتهام أو محاكمة .

والفرع ألف - ٢ (أ) يتضمن ملخصا للرمائل التي وجهها رئيس اللجنة الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن واسترعى فيها انتباههما الى حوادث محددة تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وحث فيها على اتخاذ التدابير الواجبة على أماني قرارات الأمم المتحدة ، ودعا الى اعتماد تدابير عاجلة لضمان سلامة الفلسطينيين وحمايتهم ، وتكثيف الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

وبالإضافة الى ذلك تابعت اللجنة عن كثب أنشطة مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بولايتها ، وشاركت في مناقشاته حسب الاقتضاء ، وهو ما ينعكس في الفرع ألف - ٢ (ب) . وقد اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب رئيس المجموعة العربية لشهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة . وفي ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٠٥

(السيد بورغ أوليفيه ، مقرر  
اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

(١٩٨٧) الذي أكد فيه من جديد - بين جملة أمور - ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلب فيه من الامين العام ان يدرس الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدما جميع الوسائل المتاحة له وان يقدم تقريرا يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) الذي أكد فيه من جديد - بين جملة أمور - ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي الغربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلب فيه الى اسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة .

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اتخذ مجلس الامن القرار ٦٠٨ (١٩٨٨) . وبموجب ذلك القرار أعرب المجلس عن أسفه البالغ لان اسرائيل قامت بإبعاد مدنيين فلسطينيين ، متحديا القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) ، وطلب الى اسرائيل الغاء أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين وكفالة العودة الآمنة والغورية لمن تم إبعادهم .

وفي بيان أصدره رئيس مجلس الامن باسم أعضاء المجلس في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء أضرار اسرائيل على مواصلة سياستها في ترحيل المدنيين الفلسطينيين ، وأكد من جديد ان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تسري على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ويتطرق الفرع ألف - ٢ (ج) الى نظر الجمعية العامة في المحاولات التي قامت بها حكومة البلد المضيف لاجل اغلاق بعثة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة . وقد أحاطت اللجنة علما بارتياح بالحكم الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ عن قاضي منطقة مناهاتن القضائية الاتحادي الذي قضى برفض الدعوى التي أقامتها حكومة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
اللسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

الولايات المتحدة سعيا الى اغلاق بعثة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية . كما رحبت اللجنة بقرار حكومة الولايات المتحدة القاضي بعدم استئناف حكم المحكمة . وكما سبق أن ذكرت ، فقد واصلت اللجنة ايلاء اولوية قصوى لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط في وقت مبكر . وجهودها في هذا الصدد وارادة بالتفصيل في الفرع الف - ٣ من هذا الفصل . وهي تؤكد الحاجة الماسة لان يتخذ مجلس الامن والاطراف المعنية مباشرة اجراء ايجابيا في اتجاه عقد المؤتمر ، وتدعو من لم يبسودوا حتى الآن رغبة في التعاون الى اعادة النظر في مواقفهم . وواصلت اللجنة عن كسب ومع التقدير متابعة الجهود التي يبذلها الامين العام في هذا الصدد .

وتتضمن بقية هذا الفرع من التقرير قائمة بالمؤتمرات والاجتماعات الدولية التي مثلت فيها اللجنة ، لما تكتسبه من أهمية خاصة بالنسبة لعملها ، وقائمة بوثائق متعلقة بالاجراءات الخاصة بقضية فلسطين التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة الاخرى وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية ؛ وكلها مجتمعة تدل على كشافه الاهتمام الدولي بالحالة الراهنة والتأييد الذي تحظى به توصيات اللجنة لتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين .

ويبتدئ الفرع باء - ١ الى الانشطة التي تنظمها اللجنة في اطار جهودها المتواصلة لتوسيع نطاق اتصالاتها مع المنظمات غير الحكومية والتعاون معها في اسهامها في تعميق الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين . وقد عقدت ندوتان اقليميتان للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية وأوروبا . كما عقد اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية في جنيف . وقد حضر الجلسات عدد كبير من المنظمات غير الحكومية - أكبر من عددها في السنوات السابقة - بما في ذلك عدة ممثلين من الاراضي المحتلة ومن اسرائيل ذاتها .

وقد لاحظت اللجنة ان المنظمات غير الحكومية أيدت ، في مختلف الاعلانات التي اعتمدت في تلك الاجتماعات ، الانتفاضة الفلسطينية ودعت الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط دون تأخير . كما أدانت الاجتماعات جميع عمليات الإبعاد التي تقوم بها سلطات الاحتلال ، وسائر مظاهر التخريب المنتظم للمجتمع الفلسطيني .

-٢١- (السيد بورغ أوليفيه ، مقرر  
اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
ال فلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لقد تقدمت المنظمات الدولية غير الحكومية في اجتماعها الذي عقد في جنيف  
بنداء الى الامم المتحدة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن والمجتمع  
الدولي بأسره تحثهم على المساعدة على ضمان حماية وأمن الشعب الفلسطيني في الاراضي  
المحتلة وفقا للمقترحات الواردة في تقرير الامين العام المؤرخ في ٢١ كانون  
الثاني/يناير ١٩٨٨ ، المقدم وفقا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) .

وكما ورد بالتفصيل في الفرع "باء -٣" ، عقدت حلقات دراسية اقليمية فسي  
امريكا اللاتينية واوروبا وامريكا الشمالية . ولاحظت اللجنة انه ذكر مرارا في نتائج  
وتوصيات الحلقات الدراسية ان الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة أكدت إصرار  
الشعب الفلسطيني على رفض ومقاومة السيطرة والاحتلال الاسرائيليين . وأكدت مجددا ان  
منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وأعربت مرة  
أخرى عن الرضا إزاء التأييد العالمي المتنامي لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق  
الاطوسط . وحثت اسرائيل والولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفيهما تجاه ذلك  
المؤتمر . وترد نصوص الإعلانات التي أصدرها المشاركون في الحلقات الدراسية  
والندوات والاجتماعات التي عقدتها منظمات غير حكومية كمرفقات للتقرير .

ويتضمن الفرع "باء - ٣" معلومات عن أنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين في مجال  
الدراسات والبحوث وجمع المعلومات ، وعن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب  
الفلسطيني .

ويتناول الفصل "الخامس" من التقرير بالتفصيل أنشطة ادارة شؤون الإعلام التي  
تواصل برنامجها الاعلامي المتعلق بقضية فلسطين - بغية مواءمة نشر ما يتعلق بالقضية  
من معلومات دقيقة موضوعية شاملة على الصعيد العالمي . ويتضمن البرنامج الاعلامي  
توزيع نشرات صحفية ومنشورات ومواد سمعية - بصرية وتنظيم بعثات لتقصي الحقائق الى  
الشرق الاوسط ولقاءات اقليمية للمحيطيين في افريقيا واوروبا ولقاءات وطنية  
لصحفيين في افريقيا واوروبا .



-٢٢- (السيد بورغ أوليفيه ، مقرر  
اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الغلسطيني لحقوقه غير القابلة للتمرف)

وتؤكد اللجنة في توصياتها الواردة في الفصل "السادس" على الحالة الجديدة التي أوجدتها الانتفاضة وقوة الدفع التي أعطتها للجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية وفقا لقرارات الامم المتحدة . وطالبت اللجنة مرة أخرى باتخاذ مجلس الامن إجراء ايجابيا عاجلا بناء على توصيات اللجنة والتوصيات التي أصدرها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ١٩٨٢ ، وأكدت موقفها من جديد بأن تنفيذ هذه التوصيات سوف يسهم إسهاما ايجابيا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية . وأشارت اللجنة الى التطورات التي وقعت في المنطقة ، وطلبت الى الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تكثيف جهودهما على نحو عاجل لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين طبقا لقرار الجمعية العامة (د - ١) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .

وأكدت اللجنة مرة أخرى حتمية الحاجة الى عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط . وأعربت أيضا عن عزمها على زيادة تكثيف جهودها لتحقيق ذلك الهدف ، وقررت جعل عقد المؤتمر محور برنامج عملها في العام المقبل . وأكدت اللجنة بشدة أنه الى أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتمرف ، فان هناك حاجة ماسة الى وضع تدابير فعالة لضمان أمن وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أبلغ المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية اللجنة بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وقد رحبت اللجنة بالبلاغ السياسي وإعلان الاستقلال الصادرين في الجزائر وأعربت بقوة عن اعتقادها بأهميتهما لعملية السلام في الشرق الاوسط . وأعربت أيضا عن اعتقادها بأنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تفتتح الفرصة الآن لبذل جهود دؤوبة من أجل اتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن وحماية السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وتكثيف جهودها للتوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين وفقا لقرارات الامم المتحدة .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن

أتناول مشكلة سنواجهها يوم الخميس .

لقد أدرج حوالي عشرين ممثلاً أسماءهم على قائمة المتكلمين في جلسة مساء يوم  
الخميس المقبل . وهذا يعني ان ذلك الاجتماع سيستمر لمدة أربع ساعات ونصف الساعة .  
الا أن عدد مشاريع القرارات التي صنمت عليها بدون معدات التصويت الالكترونية يجعل  
الوقت المطلوب لذلك الاجراء لا يقل عن أربع ساعات . ولذلك من المستحيل بهذه القائمة  
من المتكلمين وذلك الوقت المطلوب للتصويت أن ننهي أعمالنا يوم الخميس الساعة  
السابعة مساء كما هو مخطط .

ولذلك أرجو أن يتفهم جميع الممثلين موقفي اذ أطلب الى الذين أدرجوا  
أسماءهم للتكلم في جلسة مساء الخميس أن يتفضلوا بمساعدتي بإدراج أسماءهم للتكلم  
في الجلسة التي ستبدأ في الساعة الثامنة من مساء يوم الاربعاء .

وانني أعتذر عن إلحاحي على هذه النقطة ، ولكنني أذكر الممثلين بأنه وفقاً  
لقرار الجمعية العامة فقد خمت ثلاثة أيام لهذه الجلسات ، وبأن اللجنة الخامسة  
خمت اعتمادات لثلاثة أيام فقط . ولذلك ينبغي لنا أن ننهي أعمالنا في ثلاثة أيام .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥